# حرب الشركات الأمريكية

26-2-2004

**"يبدو أن المقاولين العسكريين من القطاع الخاص وكأنهم متورطون في حرب سرية، وإن الشركات الخاصة تخفي تفاصيل أعمالها عن الرقابة العامة تحت اسم حماية الأسرار التجارية، كما أنها مستثناة عموماً من الضوابط والقواعد التي تحمي سياستها من أن يشوبها فساد الحياة السياسية"**

مواد ذات علاقة

حكومة للبيع!

يشتهر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بنزوعه إلى السرية والتكتم، وتفيد سيرته الرسمية التي نشرها البيت الأبيض، أنه كان "رجل أعمال" لكنها لا تذكر شيئا عن تلك السنوات الخمس المربحة التي أمضاها (قبل أن يصبح نائبا للرئيس) في منصبه رئيسا تنفيذيا لشركة هالليبيرتون كبرى شركات العالم العاملة في خدمات النفط والغاز، وهذه الشركة هي اليوم أكبر مقاول من القطاع الخاص يعمل مع القوات الأمريكية في العراق، وقد حصلت حتى الآن على عقود بقيمة حوالي 11 مليار دولار عن عملها هناك. كان دخل تشيني من عمله في هالليبيرتون 44 مليون دولار. وعلى الرغم من قوله إنه: "قد قطعت كل علاقاتي مع الشركة"، فلا يزال يقبض تعويضا من الشركة يبلغ 150 ألف دولار سنويا، كما يمتلك أسهما فيها تبلغ قيمتها 18 مليون دولار. وقد أعلن أنه سيتبرع بأرباح هذه الأسهم للأعمال الخيرية. لكن هذا لم يخفف الانتقاد الموجه إليه، فهاليبرتون أصبحت هدفا مفضلا للديمقراطيين التي استخدموها كقضية جاهزة تختصر الكثير من الشكوك حول تضارب المصالح والنفوذ \ للشركات والدوافع الخفية وراء سياسة إدارة بوش. وباختصار، أصبحت هاليبرتون رمزا مفيدا لحشد المعارضة، وعشية فوز جون كيري بانتخابات الحزب الديمقراطي التمهيدية الرئاسية في ولاية أيوا، أثار أيضا قضية سياسية غض الطرف التي اتبعتها الإدارة الراهنة مع هاليبرتون. طوال شهور كاملة دأب تشيني وهاليبرتون على القول إنه لم يكن لهما دور في قرارات الحكومة بخصوص تعاقداتها في العراق، والتزام تشيني ببيان في سبتمر الماضي على التلفزيون حين قال: ليس لدي مطلقا أي نفوذ أو مشاركة أو معرفة بأي طريقة أو شكل بالعقود التي أبرمها سلاح الهندسة في القوات المسلحة أو في الحكومة الاتحادية، ورفض حينها أن يناقش مسألة هاليبرتون بمزيد من التفصيل.

هنري واكسمان العضو الليبرالي في مجلس النواب وعضو لجنة الكونغرس للإصلاح الحكومي جادل بقوة بأن إدارة بوش تركت الكثير من الأسئلة بخصوص هاليبرتون بدون أجوبة، وعلى سبيل المثال اختارت لجنة سرية في إدارة بوش العام الماضي شركة هاليبرتون للحصول على عقد بدون أي منافسة بقيمة سبعة مليارات دولار لتأهيل عمليات النفط العراقية، وذكرت مجلة "تايم" أن القرار قد اتخذ في "أعلى مستويات السلطة في الإدارة الأمركية". ويسأل واكسمان في إحدى المقابلات قائلا: ما نعلمه هو أن هاليبرتون حصلت على معاملة خاصة جدا، وما لا نعرفه هو سبب هذه المعاملة. وقد اتهمت هاليبرتون بأنها تستغل هذه المحاباة، ففي العام الماضي تقاضى فرع من الشركة 61 مليون دولار من الحكومة ثمنا للوقود ولنقله من الكويت إلى العراق، وطلبت هاليبرتون 2.28 دولار ثمنا لغالون البنزين وهو ما يزيد بحوالي دولار، عن

السعر المعقول كما يقول جهاز المحاسبة في البنتاغون وعلى الرغم من إنكار الشركة ارتكابها أي فعل جنائي، فإن المفتش العام في وزارة الدفاع ينظر الآن في فتح تحقيق في الأمر. واليوم تواجه هاليبرتون فضيحتين أخريين، حيث ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن الشركة قد بالغت في فواتيرها المقدمة للحكومة بحوالي 16 مليون دولار عن تكاليف إطعام القوات في قاعدتها العسكرية في الكويت. وفي الشهر الماضي خرجت الشركة باعتراف مدهش، فاثنان من موظفيها قد حصلا على رشاوى أدت إلى زيادة في الفواتير بقيمة 3,6 ملايين دولار مقابل الاستعانة بمقاولين كويتيين في العراق. وتقول هاليبرتون إنها قد طردت الموظفين ومن ذكر اسميهما وأعادت الأموال. وفي اليوم التالي لهذا الاعتراف منحها البنتاغون عقداً آخر بقيمة 2,1 مليار دولار لتأهيل صناعة النفط في جنوب العراق. من جانبه يرى وان غوتمان البروفيسور في جامعة هوبكنز أن هيمنة هاليبرتون جزءا من مشكلة أوسع، مشكلة وصلت حد الأزمة مع حرب العراق. فبعد سنوات تقليص الوظائف في القطاع الحكومي لصالح الشركات الخاصة "أصبح المقاولون أقوياء وكباراً ومحصنين جداً بشكل جعل احتفاظ الحكومة بأي سيطرة عليهم مجرد خيال". ويقول إنه لم يتفاجأ أبداً من أن اعتراف هاليبرتون بأخطائها في الكويت لم يؤد أبداً للإضرار بموقفها في واشنطن.

حتى الآن لم تظهر علاقة مباشرة بين نائب الرئيس الأمريكي وأي من مشكلات هاليبرتون القضائية الأخيرة. وقال المتحدث باسم نائب الرئيس أن تشيني "لا يعرف شيئاً عن الخلافات التعاقدية إلا مما ينشر في الصحف". غير أن تشيني كان دوماً مهندساً للعلاقة المتزايدة في قوتها بين وزارة الدفاع وتلك المجموعة النخبوية من الشركات ومستفيداً منها أيضا وهي العلاقة التي سمحت لهاليبرتون من تحقيق أرباح ضخمة. وكان تشيني يقول دوماً وهو رئيس تنفيذي لهاليبرتون أو نائباً للرئيس بأن السوق التجاري يستطيع أن يوفر خدمات أرخص بكثير مقارنة بالبيروقراطية الحكومية. كما كان مدافعاً معاندا عن تقييد التدخل الحكومي لتنظيم القطاع الخاص. وقد تحققت مطالبه هذه بالكامل، في عام 2002 تم تحويل أكثر من 150 مليار دولار من الأموال الحكومية من البنتاغون إلى الشركات الخاصة. دعاة الخصخصة بمن فيهم ديمقراطيون مهتمون بقضايا الموازنة والجمهوريون يجادلون بأن المنافسة في السوق هي الطريقة الأفضل للسيطرة على التكلفة، غير أن ستيفن كيلمان البروفيسور في الإدارة العامة في جامعة هارفرد يقول إن المنافسة على عقود العراق كانت منخفضة بشكل غير معتاد أبداً. ويضيف: "في ميدان الدعم الميداني هناك فقط بضع شركات هي المستعدة والقادرة على القيام بهذا العمل، أَضف لذلك أن النقاد من مثل واكسمان يشيرون إلى أن المحاسبة العامة يُضحى بها". يقول واكسمان: "إننا لا نستطيع معرفة حتى كم تقاضت هاليبرتون لتوفير خدمات غسيل الملابس، ليس هناك ما يبرر إبقاء هذه المعلومات غير متوفرة للكونغرس أو للعامة". وتقول جان شاكوسكي عضوة مجلس النواب تقول: "يبدو أن المقاولين العسكريين من القطاع الخاص وكأنهم متورطون في حرب سرية"، وتضيف أن الشركات الخاصة تخفي تفاصيل أعمالها عن الرقابة العامة تحت اسم حماية الأسرار التجارية، كما أنها مستثناة عموماً من الضوابط والقواعد التي تحمي سياستها من أن يشوبها فساد الحياة السياسية. وعلى سبيل المثال يمنع القانون معظم الموظفين الحكوميين من تقديم تبرعات للحملات السياسية، أما هاليبرتون فلا تخضع لمثل هذه القيود، فالشركة قدمت أكثر من 700 ألف دولار بين 1999 و 2000 للمرشحين الديمقراطيين. وفي عام 2000 قدمت 17677 دولاراً لحملة بوش تشيني. بل إن الشركات السبعين تقريباً التي حصلت على عقود في العراق قد قدمت تبرعات للرئيس بوش أكثر مما فعلت لأي مرشح آخر طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية.